



كي يۇتى مؤتمەر «سيدر» ثماره

أعمال وتوصيات طاولة النقاش
بيروت - 20 نيسان / أبريل 2018





© جميع الحقوق محفوظة

www.tajaddod.org

tajaddod@tajaddod.org

سن الفيل، جادة شارل ديغول – هاتف وفاكس: +961.1.489460/1/2

Sin El Fil, Charles de Gaulle Avenue – Phone / Fax: +961.1.489460/1/2

توطئة

تحت عنوان "كي يؤتي مؤتمر سيدر ثماره"، نظمت حركة التجدد الديموقراطي طاولة نقاش مغلقة في 20 نيسان 2018، في فندق "ريفيرا" في بيروت، بهدف تقويم مؤتمر "سيدر" الذي عُقد في باريس في 6 نيسان 2018 لدعم لبنان اقتصادياً، واستشراف الفرص والتحديات المقبلة المرتبطة بتنفيذ التزامات لبنان خلال المؤتمر.

شارك في النقاش، الذي انقسم الى جلستي عمل امتدت لأربع ساعات، متحدثون يمثلون الأطراف المعنية والمهتمة بمؤتمر "سيدر"، من ممثلين عن هيئات حكومية، خبراء اقتصاديين، أكاديميين، ممثلين عن القطاعات الاقتصادية ونشطاء في المجتمع المدني.

استهلّت جلسة النقاش الأولى بمداخلات تمهيدية لكلّ من نديم المنلا (مستشار رئيس الحكومة والمشرّف على تحضير أوراق لبنان الى مؤتمر "سيدر")، غازي وزني (خبير اقتصادي)، أوليفيه راي (مدير الوكالة الفرنسية للتنمية في سوريا ولبنان)، وعليا مبيض (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - لندن). واستهلّت جلسة النقاش الثانية بمداخلات تمهيدية لكلّ من ابراهيم شحرور (مجلس الانماء والاعمار)، هزار كركلا (مستشارة رئيس الحكومة للشؤون الاقتصادية) وسامي عطا لله (مدير المركز اللبناني للدراسات).

افتتح أعمال طاولة النقاش رئيس حركة التجدد الديموقراطي فاروق جبر بكلمة أشار فيها الى أهمية مشاركة القوى السياسية والقطاعات الاقتصادية وشركاء الانتاج وكل شرائح المجتمع في النقاشات حول الطروحات الاقتصادية الواردة في مؤتمر "سيدر"، والى الدور الذي تؤديه حركة التجدد في تطوي وتعميم ثقافة السياسات العامة. تلاه نائب رئيس حركة التجدد أنطوان حداد الذي لفت إلى أنه "ليس بقليل" أن يلقي لبنان هذا الاهتمام الدولي لمساعدته على الخروج من الأزمة، مشيراً الى أن البلد أمام فرصة مؤاتية وأن الكرة باتت الآن في ملعب الحكومة والسلطات اللبنانية، مشدداً على أولوية المضي قدماً في الإصلاحات ومحاربة الفساد، وعرض للمحاور الأساسية للنهوض الاقتصادي.

تخلل جلستي العمل، التي أدار الأولى منها أمين سر حركة التجدد أيمن مهنا، وتولّت إدارة الجلسة الثانية الصحافية سحر العطار، نقاشات ومداخلات شارك فيها عدد كبير من الخبراء الذين ينتمون الى تيارات فكرية متنوعة تشمل المحازيين والمستقلين والمجتمع المدني، ويمثلون قطاعات مختلفة، أغنوا الحوارات بآراء واقتراحات وملاحظات ومواقف متعددة.

جدير بالذكر أن حوارات طاولة النقاش جرت وفق قاعدة "تشاتم هاوس" Chatham House التي تقوم على الإفصاح عن مضمون النقاشات من دون تحديد هوية المتكلم الذي طرح هذه الفكرة أو تلك. ويساهم اعتماد هذه القاعدة في تحرير الأفكار، والخروج بنقاشات أوضح وأقرب إلى الحقيقة، ما يسمح بإيراد معظم وجهات النظر، والبناء عليها للخروج بتوصيات ملموسة ومتعددة الاتجاهات.

انطلاقاً من هذه القاعدة، يركّز التقرير النهائي على نتائج أعمال طاولة النقاش، مقسماً المداولات إلى محاور ترد في كل محور منها أبرز الأفكار والملاحظات والاقتراحات التي وردت على لسان المتحدثين.

شملت النقاشات عدة محاور انطلاقاً من مؤتمر "سيدر"، وما قبله وخلاله، وما قد يحصل بعده. ويمكن إيراد ستّة محاور رئيسية لتلخيص المداولات، نفصلها بعض عرض إشكالية الطاولة التي كانت قد ورّعت مسبقاً على المشاركين.

المحتويات

7	الملخص التنفيذي.....
11	الإشكالية.....
13	المحور الأول: تقويم مبدأ انعقاد المؤتمر.....
13	المحور الثاني: النمو من خلال تأهيل البنى التحتية.....
13	المحور الثالث: ماهية المشاريع.....
14	المحور الرابع: دور الدولة.....
15	المحور الخامس: فرص التنفيذ.....
17	التوصيات.....
20	Executive Summary.....

الملخص التنفيذي

تحت عنوان "كي يؤتي مؤتمر سيدر ثماره"، نظمت حركة التجدد الديمقراطي طاولة نقاش مغلقة في 20 نيسان 2018، في فندق "ريفيرا" في بيروت، بهدف تقويم مؤتمر "سيدر" الذي عُقد في باريس في 6 نيسان 2018 لدعم لبنان اقتصادياً، واستشراف الفرص والتحديات المقبلة المرتبطة بتنفيذ التزامات لبنان خلال المؤتمر.

شارك في النقاش، الذي انقسم الى جلستي عمل امتدت لأربع ساعات، متحدثون يمثلون الأطراف المعنية والمهتمة بمؤتمر "سيدر"، من ممثلين عن هيئات حكومية، خبراء اقتصاديين، أكاديميين، ممثلين عن القطاعات الاقتصادية ونشطاء في المجتمع المدني.

ويأتي هذا اللقاء تأكيداً للحاجة الماسة لاعتماد سياسية اقتصادية - اجتماعية مستدامة، تساهم في حل الأزمة الحالية من خلال معالجة مسبباتها البنوية وليس الظرفية فحسب، وتفعيل اقتصاد منتج يخلق فرص العمل ويعزز الابتكار، ويأتي بثماره لكل المواطنين اللبنانيين ولكافة القطاعات. فمؤتمر "سيدر" بموعده ومضمونه، أظهر وجود ثلاثة مسارات، تتلاقى أحياناً وتتواجه أحياناً أخرى:

أولاً - مجهود ملفت لفريق رئيس الحكومة الاقتصادي بالتعاون مع سائر الوزارات والإدارات الرسمية، لتقديم مشروع طموح للاستثمار في البنى التحتية، مع التزام بتصحيح مالي أصبح ملحاً.

ثانياً - تشديد دولي على أولوية الاستقرار في لبنان، والذي لا ينحصر بالاستقرار الأمني فحسب، بل يتعزّز أيضاً بالاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي، وبالتالي إبداء نية بدعم مالي غير مسبوق لدولة لبنان، لكنه مشروط برزمة اصلاحات.

ثالثاً - أزمة ثقة داخلية ما بين القوى السياسية من جهة، وبين القوى السياسية والمواطنين من جهة أخرى، بعد سلسلة من فضائح الفساد، وظواهر سوء الإدارة، وتفشي المحاصصة والمحسوبية والزيائية، وبغياب أي عنصر ملموس لمعالجة هذه المشاكل.

لذا، عالجت الطاولة مؤتمر "سيدر" من نواحٍ عدة، أبرزها:

مؤتمر "سيدر"، ما له وما عليه:

- رؤية الحكومة اللبنانية لتحقيق النمو عبر الانفاق الاستثماري
- برنامج الانفاق الاستثماري (CIP): الخطوط العريضة
- نموذج التمويل المقترح: البنية والآليات والإطار الزمني
- انتظارات وحوافز المانحين والدول الراعية
- آليات المتابعة والتنفيذ المتفق عليه

ما بعد "سيدر"، الإصلاحات المكتملة والخطوات الضرورية:

- برنامج الانفاق الاستثماري (CIP): الخطوات التنفيذية التالية
- دور القطاع الخاص في برنامج الانفاق الاستثماري
- القطاعات الانتاجية والمرافق الاقتصادية المستفيدة
- الآثار والأبعاد الماكرو-اقتصادية والاجتماعية والبيئية
- الاصلاحات المطروحة والاصلاحات المكتملة

وخلصت الطاولة إلى مجموعة توصيات:

في الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد اللبناني ودور المؤسسات الدستورية:

1. ضرورة الانطلاق من رؤية اقتصادية شاملة، استناداً إلى تشخيص عميق لطبيعة الأزمة ودينامياتها ونتائجها، لتشكيل خارطة طريق لاستيعاب الأزمة والنهوض مجدداً، مع تحديد القطاعات المؤهلة للتطوير والمنافسة، بالتزامن مع تقسيم متناغم للأدوار بين القطاعين العام والخاص.
2. تطوير القطاع العام لتمكينه من أداء الدور المنوط به، بما فيه إعادة هيكلة الوزارات والإدارات، ورفع كفاءة العاملين فيها وتعزيز ولائهم للدولة، مع وقف التوظيف على أساس الانتماء السياسي.
3. ضرورة التزام الوزراء وسائر المسؤولين بتلك الرؤية ومتطلباتها، والكف عن مخالفة القوانين الخاصة بإداراتهم، لا سيما ما يتعلق منها بدور الهيئات النازمة واستقلاليتها.
4. توسيع صلاحيات الهيئات الرقابية وتعزيز استقلاليتها وحصانتها، وتعديل القوانين الخاصة بتحريك النيابة العامة لتعزيز دورها في المساءلة والمحاسبة.
5. تشكيل هيئة وطنية لمكافحة الفساد على أساس الكفاءة والاختصاص والاستقلالية، وإعطاؤها صلاحيات وموارد كاملة للاضطلاع بدورها.
6. رفع قدرات الكادر الإداري والهيكلية المعلوماتية لمجلس النواب، ليتمكن النواب من الاضطلاع بدورهم الرقابي والتشريعي بفعالية واطلاع وشفافية.

في تنفيذ مشاريع برنامج الانفاق الاستثماري (CIP):

7. إجراء دراسات افرادية معمّقة لكافة مشاريع البرنامج الاستثماري للتأكد من جدواها الاقتصادية وآثارها الاجتماعية والبيئية، وسد الثغرات قبل البدء بالتنفيذ، وإجراء مراجعة سنوية شفافة لهذه المشاريع.
8. تحديد أولويات اختيار المشاريع وفق الحاجات والجدوى والأهمية، استناداً إلى الرؤية الشاملة التي تمت بلورتها، وجدولة تنفيذ المشاريع وفق أولويات ومعايير تلك الرؤية، وفي مقدمتها مساهمتها في تحفيز النمو ومكافحة الفقر وامتصاص البطالة بين اللبنانيين أولاً ثم اللاجئين والمهجرين قسراً إلى لبنان.
9. مناقشة وإقرار برنامج الانفاق الاستثماري والرؤية الاقتصادية المرفقة والقروض المترتبة عليه في مجلس النواب رزمة واحدة وفق المعايير والأولويات الموضوعية، بعيداً عن الاعتبارات السياسية ومنطق التقاسم أو المحاصصة.
10. إجراء دراسة تقييم متكامل لإدارة الاستثمار العام على صعيد الآليات والمؤسسات PIMA، قبل الشروع بتلزم المشاريع وتنفيذها، لتقييم المخاطر والتكاليف المالية الناجمة عن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
11. إصدار المراسيم الخاصة بتنظيم وتمويل "المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة" كي يتمكن من أداء دوره في نطاق قانون الشراكة واكتساب الخبرات التفاوضية والمالية والإدارية والتعاقدية الضرورية قبل البدء في شركات كبرى مع القطاع الخاص قد ترتب مخاطر وتكاليف غير محسوبة على الخزينة أو على المواطنين.
12. تأمين أقصى درجات الشفافية، من خلال الإفصاح عن مكونات ومراحل تنفيذ المشاريع، عملاً بمبدأ الحق بالوصول إلى المعلومات؛ وإتاحة المجال أمام المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لممارسة دورها الرقابي.
13. عدم الاكتفاء بعرض تطور تنفيذ المشاريع على لجان المتابعة مع الجهات الداعمة كل ستة أشهر فحسب، بل أيضاً على الرأي العام من خلال الإعلام والتواصل الشفاف على مواقع الوزارات والإدارات المعنية.

في الإصلاحات المطلوبة لمواكبة برنامج الانفاق الاستثماري (CIP):

14. إعطاء الأولوية للتصحيح المالي كمدخل أساسي لأي إصلاح، عبر تحقيق فائض أولي في الموازنة والالتزام الفعلي بخفض العجز لإصدار الموازنة إلى 5% من الناتج المحلي، وهذا يتطلب درجة عالية من الانضباط والتقيّد بالمواعيد والإجراءات الدستورية. ويشكل خفض العجز في الكهرباء نموذجاً للتقدم السريع الذي يمكن تحقيقه في هذا المجال.

15. إعادة النشاط الاقتصادي بمجمله إلى كنف القانون بعدما أصبح حجم "الاقتصاد الاسود" يزيد عن 20% من الناتج المحلي. وهو يشتمل على التهريب، والتهرب الجمركي والضريبي، وتجارة الممنوعات، وخرق الملكية الفكرية، التي تساهم في تقليص إيرادات الخزينة وضرب مصالح المستثمرين الشرعيين، وتشويه سمعة لبنان وتصنيفه. إن إجراءات عاجلة في هذا المجال يمكن أن تمد الخزينة بأكثر من مليار دولار في السنة الأولى.
16. الشروع بإصلاح ضريبي رصين ومتكامل، وتوسيع قاعدة المكلفين بدل زيادة العبء على الأجراء والمستثمرين، وتحديث قوانين الضريبة لتكون أكثر شمولية وعدالة وتحفيزاً على الابتكار والانتاجية.
17. الشروع بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، خصوصاً مكافحة الفساد بالفعل، وتحديث الحوكمة المالية وإدارة الدين والسجل العقاري والإدارة الجمركية، والتحول الرقمي والحوكمة الالكترونية، واعتماد نظام حديث وتنافسي للصفقات العامة، وزيادة فاعلية واستقلالية النظام القضائي، وإقرار قانون الشفافية في قطاع النفط، ومراجعة قانون التجارة وتشريع المعاملات الرقمية، وتسهيل تأسيس الشركات وخفض كلفته.
18. وضع برنامج وطني لخلق فرص العمل بالشراكة مع القطاع الخاص، وتنظيم أوضاع العمال الأجانب عبر التشدد في تطبيق القوانين ومطابقتها مع حقوق الإنسان، بما يعطي الأولوية للبنانيين ثم للاجئين قسراً في لبنان.
19. إقرار قانون اللامركزية الإدارية، بما يمنح المناطق والمواطنين صلاحيات ومسؤوليات أكبر في إدارة شؤونهم التنموية ويعزز الشفافية والمساءلة ويحفز الاستثمارات.

أولوية استعادة الثقة:

20. وحده الالتزام بهذه الخطوات والسياسات، خصوصاً ما يتصل بمكافحة الفساد والاحترام الصارم القانون، من شأنه معالجة أزمة الثقة بأجهزة الدولة وبالقوى السياسية الممثلة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإقناع المواطنين والمستثمرين والمجتمع الدولي أن نهجاً جديداً في الحوكمة سيبصر النور في لبنان بعيداً عن الصورة النمطية السائدة حالياً. في غياب الثقة، سيفتقد إطار "سيدر" إلى عنصر نجاح أساسي، ألا وهو الاستثمارات من قبل القطاع الخاص والمساعدات والتسهيلات الائتمانية من قبل الدول والجهات الصديقة المانحة وتخفيض كلفة تمويل المشاريع بفعل تحسن تصنيف لبنان الائتماني.

الإشكالية

انعقد مؤتمر "سيدر" لدعم لبنان اقتصادياً في باريس يوم 6 نيسان 2018، وأسفر عن وعود وتعهدات مالية يتجاوز مجموعها 11 مليار دولار، أي ما يعادل تقريباً كلفة المرحلة الأولى من برنامج الإنفاق الاستثماري في البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية إلى المؤتمر. هذا التجاوب الدولي لقي ارتياحاً من قبل الكثيرين وترحيباً بالاهتمام والثقة التي ما زال المجتمع الدولي يوليها بلبنان، وأثار في المقابل قلقاً لدى البعض من تفاقم الدين العام وزيادة أعبائه إذا لم يتمكن "سيدر" من تحقيق أهدافه بإطلاق عجلة النمو، وإذا لم يلتزم لبنان بالإصلاحات الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، خصوصاً في ضوء التجارب السابقة (مؤتمرات باريس 1، وباريس 2، وباريس 3).

تحضيراً للمؤتمر، كانت الحكومة قد أعدت عدداً من الوثائق تتعلق برؤيتها الاقتصادية وبالإصلاحات التي تنوي تنفيذها، بالإضافة إلى سلسلة من مشاريع البنى التحتية في مجالات متعددة (شبكة الطرقات، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والاتصالات، والثقافة) ممتدة على 10 سنوات ومقسمة إلى ثلاثة مراحل، بكلفة إجمالية تصل إلى 23 مليار دولار (منها 11 مليار للمرحلة الأولى) يؤمل تمويلها من خلال مزيج من التسهيلات والقروض الميسرة والشراكة مع القطاع الخاص.

في سياق نشاطها الدائم في مناقشة السياسات العامة والخطط والبرامج الاقتصادية والتنموية، قرّرت حركة التجدد الديموقراطي عقد طاولة نقاش وتقويم لمؤتمر "سيدر" ونتائجه والتحديات التي تعترض تنفيذ توصياته وتوجهاته، يوم الجمعة 20 نيسان 2018 بعنوان "كي يؤتي مؤتمر "سيدر" ثماره".

ويأتي هذا اللقاء تأكيداً للحاجة الماسة لاعتماد سياسية اقتصادية - اجتماعية مستدامة، تساهم في حل الأزمة الحالية من خلال معالجة مسبباتها البنوية وليس الظرفية فحسب، وتفعيل اقتصاد منتج يخلق فرص العمل ويعزز الابتكار، ويأتي بثماره لكل المواطنين اللبنانيين ولكافة القطاعات.

عاجت طاولة النقاش ناحيتين:

أولاً- مؤتمر "سيدر"، ما له وما عليه

- رؤية الحكومة اللبنانية لتحقيق النمو عبر الإنفاق الاستثماري؛
- تمويل المشاريع المقترحة: البنية والآليات؛
- رؤية وانتظارات وحوافز المانحين والدول الراعية؛
- آليات المتابعة والتنفيذ.

تركّز هذا الناحية على وقائع المؤتمر والتحضيرات التي سبقته والنتائج التي أسفر عنها ومسارات التنفيذ المقترحة.

ما هي المشاريع التي قدمتها الحكومة اللبنانية إلى المؤتمر؟ لماذا هذه المشاريع بالذات؟ ما هي الفرضيات الاقتصادية والتنموية التي اعتمدتها الحكومة اللبنانية؟ ما كانت نتائج المؤتمر؟ أي مشاريع حازت على موافقة المانحين الدوليين، أو القطاع الخاص؟ من هم المانحون الدوليون، أو المستثمرون، الأكثر التزاماً بدعم المشاريع التي رفعتها الحكومة؟ أي التزامات ركز المجتمع الدولي على تنفيذها؟ هل وضعت آليات تنفيذية للرؤية والمشاريع؟

ثانياً- ما بعد "سيدر": العوامل المكتملة والخطوات الضرورية

- برنامج الانفاق الاستثماري (CIP): محاوره ومكوناته؛
- دور القطاع الخاص في برنامج الانفاق الاستثماري؛
- القطاعات الانتاجية والمرافق الاقتصادية المستفيدة؛
- الآثار والأبعاد الماكرو-اقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- الإصلاحات المطروحة، والإصلاحات المكتملة.

تتطرق هذا الناحية إلى انعكاسات تنفيذ البرنامج الاستثماري، وتوزع الأدوار بين اللاعبين الاقتصاديين، والإصلاحات المطروحة في رؤية الحكومة وتلك المطلوبة لتحقيق الأهداف التنموية لهذا البرنامج، وما هو أبعد من الإصلاحات .

بالتالي، أي شراكة مع القطاع الخاص؟ أي تقاسم للأدوار والوظائف والصلاحيات؟ أي قطاعات ومرافق هي الأكثر استفادة من الانفاق الاستثماري؟ ما هو الأثر على النمو، فرص العمل، النازحين، المجتمعات المضيفة، والأنظمة البيئية؟ ما هي الإصلاحات الملحة التي تسمح بتمير نتائج "سيدر"؟ ما هو المطروح في مجال إدارة الدين العام، والموازنة، والضرائب، والإدارة العامة، ومكافحة الفساد؟ هل من إصلاحات وسياسات أخرى مكتملة أو ضرورية؟ ما هي آليات الرقابة المحلية والدولية لحسن تنفيذ مشاريع "سيدر"؟ كيف لمؤتمر "سيدر" ألا يلقي مصير مؤتمرات باريس 1، 2 و3؟

المحور الأول: تقويم مبدأ انعقاد المؤتمر

بشكل عام، توافقت الآراء في هذا المحور على أهمية انعقاد مؤتمر "سيدر" من حيث المبدأ، على اعتبار أنه يعكس اهتماماً دولياً أكيداً بمساعدة لبنان. وتفاوتت المواقف بين مؤيد ومعارض على توقيت انعقاد المؤتمر، لجهة الحاجة إلى وقت أطول لدراسة المشاريع المطروحة، والتشخيص الحقيقي للأزمة، لكي يصار من خلال هذا التشخيص إلى تقديم اقتراحات الدعم إلى المجتمع الدولي، وفق هذا المفهوم. كما أبدى عدد من المشاركين استغرابه لعقد مؤتمر بهذا الحجم قبل أسابيع قليلة على انتخابات نيابية تنظم في لبنان للمرة الأولى بعد تسع سنوات وفي ظل حكومة تضم عدداً كبيراً من المرشحين.

أما المدافعون عن التشخيص المعتمد في الأوراق التحضيرية للمؤتمر، فانطلقوا من مبدأ حاجة البلد إلى مشاريع تأهيل البنى التحتية كأولوية مطلقة، أولاً بقيادة القطاع العام ثم بشراكة مع القطاع الخاص، على اعتبار أن وضع لبنان على هذا الصعيد شبيهة بمرحلة خروج لبنان من الحرب. وفي هذه الحالة لا بد في مطلق الأحوال من برنامج استثمار وطني في البنى التحتية.

المحور الثاني: النمو من خلال تأهيل البنى التحتية

تطرقت النقاشات إلى مبدأ أولوية تأهيل البنى التحتية، واقتراض الأموال بفوائد ميسرة من أجل هذه الغاية. المؤيدون لأولوية الإنفاق الاستثماري لتطوير البنى التحتية عدّدوا الحاجات والفوائد التي تنتج عن هذه المشاريع، وعلى رأسها حاجة المواطن إلى الخدمات التي توفرها البنية التحتية، بالإضافة إلى فرص العمل التي توفرها هذه المشاريع في المرحلتين الأولى والثانية التي تمتد لثماني سنوات. كما جرى التركيز على إمكانات النمو الاقتصادي التي توفرها مشاريع البنى التحتية لا سيما في قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل.

هذا الرأي، لاقاه رأي آخر مؤيد، مع التحفظ على المبالغة في مسألة تأمين فرص العمل، على اعتبار أن هذه المشاريع تؤمن وظائف مؤقتة، وليس دائمة. وتم تقديم تقديرات تفيد بأن معظم المشاريع المقترحة توفر ما نسبته 80 في المئة وظائف مؤقتة، مقابل 20 في المئة وظائف ثابتة. وبالتالي، فإن فرص العمل المؤقتة ستذهب في نسبة كبيرة منها إلى العمالة السورية، لا اللبنانية.

إلى ذلك، برزت مواقف مشككة في أولوية طرح مشاريع البنى التحتية، والاقتراض من أجل تطويرها، خصوصاً أن المشاريع المطروحة لم تتوفر لها دراسات الجدوى الاقتصادية بالشكل الكافي، للتأكد من أنها تساهم في تكبير حجم نمو الاقتصاد، كما تتوقع الحكومة.

المحور الثالث: ماهية المشاريع

ما هي المشاريع التي طُرحت وجرّت الموافقة في مؤتمر "سيدر" على تمويلها؟ من اختار هذه المشاريع، لبنان أم الدول المانحة؟ وما هي الأسس التي اعتمدت في هذا الاختيار؟

هذه الاسئلة استحوذت على جانب كبير من النقاشات في جلستي العمل.

قدم الفريق المعني بالتحضير للمؤتمر ملخصاً عن نوعية مشاريع البنى التحتية التي سيتم تنفيذها، حيث تتضمن المرحلة الأولى 106 مشاريع حظيت بالموافقة، وهي تشمل القطاعات التالية:

1 - المياه

2 - الصرف الصحي

3 - النفايات الصلبة

4 - النقل

5 - الكهرباء

6 - الاتصالات السلكية واللاسلكية

7 - بنية تحتية للصناعة والسياحة

تقدّر الكلفة الاجمالية لبرنامج الانفاق الاستثماري في مرحلتيه الأولى (الممتدة مبدئياً من 2018 الى 2022) والثانية (من 2022 الى 2025) بـ 17.253 مليار دولار أميركي، بما فيها كلفة استملاك الأراضي التي تبلغ لوحدها 1.7 مليار دولار.

وعُلم أن الفريق الذي حضر للمشاريع، وبعد التشاور مع الوزارات المعنية ومجلس الانماء والاعمار، توسّع في استشاراته، قبل الاختيار، إلى البلديات، واستمع إلى حاجاتها قبل أن يضع لائحة المشاريع. بعد ذلك، جرى تقديم هذه المشاريع للدراسة من قبل البنك الدولي، الذي وافق عليها واعتبر أنها محفزة للنمو وخلق فرص العمل وتحسين بيئة الأعمال في لبنان. وبحسب فريق الإعداد فإن كل مليار دولار من الانفاق الاستثماري توفر 50 ألف فرصة عمل، من الوظائف المباشرة في المشاريع وغير المباشرة في القطاعات الاقتصادية المتوقّعة تحريكها من تنفيذ تلك المشاريع.

هذا الرقم في شأن خلق فرص العمل، شكك فيه فريق من المتحاورين في حلقة النقاش، وأشاروا إلى نوع من المبالغة في التقديرات.

إلى ذلك، شكك البعض في كيفية اختيار المشاريع على اعتبار أن الاطراف السياسية قد تكون تدخلت كالعادة، لفرض مشاريع معينة لمناطق نفوذها، وذلك بهدف تحقيق مكاسب شعبية من دون أن تكون تلك المشاريع بالضرورة ذات أولوية أو أن تساهم فعلياً في النمو الاقتصادي. ويعتبر أصحاب هذا الرأي أن من البديهي أن يعتمد المجتمع الدولي إلى تأييد تنفيذ هذه المشاريع، لأنها من النوع الذي يخلق فرص عمل وفيرة للاجئين السوريين، الأمر الذي يشكل واحداً من الأهداف المعلنة للمجتمع الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، برز رأي يطالب بإعادة النظر ببعض المشاريع المخطط لها منذ سنوات، والتي أعيد ادراجها في لائحة مشاريع "سيدر" ومن ضمنها مشاريع سدود المياه. وحذر أصحاب هذا الرأي من أن تنفيذ هذه المشاريع لن يؤدي إلى هدر الاموال فحسب، بل سيساهم في تعقيد الأزمة البيئية وأزمة المياه في لبنان.

المحور الرابع: دور الدولة

إذا كان المخططون لمؤتمر "سيدر" اعتبروا أن الدولة ينبغي أن تلعب دوراً طليعياً في قيادة برنامج الانفاق الاستثماري، فإن آراء مختلفة ظهرت في النقاشات. وبرز موقف يطالب بأن يتولى القطاع الخاص عملية الانفاق الاستثماري. وتساءل البعض إذا ما كانت تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partnership) ستنجح، على اعتبار أن الانسجام والعمل بين طرفٍ جدي ونشيط (القطاع الخاص) وطرفٍ مترهّل وقليل الفعالية (القطاع العام) قد لا يوصل إلى النتائج المرجوة. وطالب بعض هؤلاء بالخصخصة الكاملة في ما اعتبر آخرون أن لا مفرّ من تأهيل القطاع العام ورفع مستوى قدراته لمواكبة هذا الدور.

كما تطرقت النقاشات إلى قدرة الدولة على تنفيذ المشاريع ما دامت العقلية والتوازنات والحسابات السياسية المتقاطعة مع الاستغلال الطائفي قائمة. وطرح البعض تساؤلات عن فرص النجاح ما دام المواطن لا يثق بالسلطة السياسية. ومن هنا قُدم اقتراح بإنشاء مرصد متخصص لمواكبة ومراقبة تنفيذ المشاريع من قبل الدولة وفق قواعد الحوكمة السليمة.

المحور الخامس: فرص التنفيذ

في الشق المتعلق بالقدرة على تنفيذ برنامج المشاريع التي حصلت على موافقة على تمويلها، طُرحت عدة إشكاليات من أهمها ما يتعلق بالجانب السياسي منها، والتوازنات والمصالح القائمة. وقد تبين أن الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء لإقرار لائحة المشاريع التي حملها الوفد الرسمي إلى باريس، جرى الاتفاق فيها على أن كل مشروع ينبغي أن يمر على حدة على مجلس الوزراء لمناقشته قبل إقراره ومن ثم إحالته إلى مجلس النواب للغاية نفسها وتحديداً للموافقة على القروض المرتبطة به، قبل أن يسلك طريقه إلى التنفيذ.

وهنا طُرحت تساؤلات إذا ما كانت السلطة السياسية بشقيها التنفيذي والتشريعي ستسهّل فعلاً تمرير المشاريع الواردة على لائحة "سيدر"، وذلك في ضوء التجاذبات السياسية المعروفة.

وأثار البعض في هذا المجال إشكالية المصالح المتضاربة التي قد تعيق هذه المهمة. وقُدّم نموذجٌ يتعلق بمشاريع الاستثمارات التي مرّ عليها سنوات طويلة، ورغم رصد الأموال المخصصة لها لم تنجح الدولة في تنفيذها. وبالتالي، ما الذي قد يتغيّر ليصبح هذا النوع من المشاريع متاحاً وسهل التمرير في الحكومة المقبلة أو في المجلس النيابي الجديد؟

كما أثّرت قضية التوازنات المناطقية والطائفية، وقدم أحد المتحدثين نموذجاً يستحق الذكر عن موضوع إنشاء محطة لإعادة تغويز الغاز المسال لدى وصوله الى الشاطئ، وذلك بالتزامن مع بدء التنقيب في المياه اللبنانية. هذا المشروع اقترح في البداية إقامته في منطقة في شمال لبنان على اعتبار أن ارتفاع مياه الأمواج هناك أقل من المناطق الساحلية الأخرى، وبالتالي تكون كلفة إنشاء كاسر للأمواج أقل، كما تكون هكذا منشأة التغويز قريبة من محطة دير عمار لتوليد الكهرباء. لكن أطرافاً سياسية اعترضت وطلبت أن تُنشأ المحطة في الجنوب. ثم جاء اقتراح بإنشاء محطتين واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب. لكن أطرافاً سياسية أخرى طلبت إنشاء محطة ثالثة في الوسط. هذا المشروع لا يزال متوقفاً بانتظار الاتفاق على موقع المحطة. واعتبر المتحدث أن هذا النموذج يعطي فكرة عن الاعتبارات السائدة، ويؤكد نوعية وحجم العراقيل التي ستواجه المشاريع عندما ستُطرح مشروعاً مشروعاً في مجلسي الوزراء والنواب للمناقشة والقرار والتنفيذ.

المحور السادس: الشروط والرقابة الخارجية

أثيرت في المناقشات مسألة الشروط المحتملة التي قد تكون وُضعت على لبنان من قبل الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات والقروض. وطُرحت تساؤلات إذا ما كان تم المسّ بمبدأ السيادة من خلال هذه الشروط المحتملة.

أكد الفريق المواكب لانعقاد "سيدر" والمؤيد لنتائجه أن الدول والجهات الدولية المشاركة لم تضع أي شروط قد تمسّ بسيادة القرار اللبناني. وأشار أصحاب هذا الموقف الى أن الحكومة اللبنانية هي من بادر إلى إطلاق رؤيتها للإصلاحات وتقديم هذه الرؤية أمام المجتمع الدولي والتعهد بتنفيذها، لأنها تعتبر أنها إجراءات حيوية وضرورية للبلد. هذه التعهدات ستعمل الحكومة على تنفيذها لأنها نابعة من رؤيتها المصممة على الإصلاح والتطوير. وتقوم هذه الرؤية على أربعة مرتكزات أساسية:

أولاً – تنفيذ برنامج استثمار وطني في البنى التحتية، لإعادة تحريك الاقتصاد.

ثانياً – تحقيق الاستقرار في المالية العامة من خلال إجراءات التصحيح التي تقضي بخفض العجز في الموازنة إلى 5 في المئة من الناتج المحلي في غضون خمس سنوات.

ثالثاً – تبني برنامج إصلاحات هيكلية وقطاعية. وقد تم تقديم رزمة من الإصلاحات التي ستلتزم الدولة بتنفيذها.

رابعاً – تنويع مصادر الدخل والإنتاج في الاقتصاد الوطني. وهذه المهمة تم تكليف شركة "ماكزي" بها لتقديم مقترحات حول الأنشطة الاقتصادية التي يتمتع فيها لبنان بمزايا تنافسية.

إلى ذلك جرى التطرق إلى شروط تقنية "بديهية" طلبها المقرضون من لبنان، ومن ضمنها حق الرقابة على تنفيذ كل مشروع على حدة. وأوضح أحد المتحدثين أن هذا الأمر حق طبيعي للمقرض، وذلك على غرار المصارف التي تشترط الحصول على معلومات وافية عن المقترض، وعن المشروع الذي سينفق الأموال في تمويله. وهذه الرقابة التي يمارسها المقرض هي في مصلحة المقرض والمقترض معاً، لأنها تشكل نوعاً من الضمانة لتقليص احتمالات الفشل وخسارة رأس المال.

وتضاربت المواقف حيال مسألة حق الرقابة للدول والمؤسسات المقرضة. وفيما اعتبر مشاركون في الحوار أن الرقابة فيها نوع من الاهانة والمس بالسيادة، رأى آخرون أنها إيجابية وتشكل ضماناً لأن التجارب السابقة مع الدولة اللبنانية في هذا المجال غير مشجعة.

التوصيات

نتيجة المداولات في جلستي العمل التي شهدتها الطاولة المستديرة، والكلمات الاستهلالية والمداخلات من قبل المشاركين في اللقاء، أمكن استنتاج خلاصات وتوصيات جاءت على الشكل التالي:

في الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد اللبناني ودور المؤسسات الدستورية وعملها:

1. ضرورة الانطلاق من رؤية اقتصادية شاملة، استناداً إلى تشخيص عميق لطبيعة الأزمة ومسبباتها ودينامياتها ونتائجها، لتشكيل خارطة طريق للخيارات التي ينبغي اعتمادها في مرحلة استيعاب الأزمة ومحاولة النهوض مجدداً، مع تحديد القطاعات المؤهلة للتطوير والمنافسة والتي تلائم ظروف وبيئة لبنان الداخلية والخارجية، بالتزامن مع تقسيم واضح ومتناغم للأدوار بين القطاعين العام والخاص.
2. تطوير القطاع العام لتمكينه من أداء الدور المنوط به ضمن هذه الرؤية، بما فيه إعادة هيكلة الوزارات والإدارات عند الضرورة، بالدمج أو بالإلغاء أو بالاستحداث، ورفع كفاءة العاملين فيها وتعزيز ولائهم للدولة واستقلاليتهم عن الجسم السياسي، بدءاً بوضع حد حقيقي للتوظيف المقنّع أو الذي يتم على قاعدة الانتماء السياسي والزبائنية.
3. ضرورة التزام الوزراء وسائر المسؤولين بتلك الرؤية ومتطلباتها، والكف عن مخالفة القوانين الخاصة بوزاراتهم وإداراتهم، سواء ما يتعلق منها بالخطط وبرامج العمل المقررة وفق الأصول أو ما يتعلق بالهيئات النازمة واستقلاليتها وصلاحياتها، كالاتصالات، والطاقة، والطيران المدني مثلاً، التي تخرق قوانينها بشكل واضح.
4. توسيع صلاحيات الهيئات الرقابية وتعزيز استقلاليتها وحصانيتها في وجه الضغوط السياسية، وتعديل القوانين الخاصة بتحريك النيابات العامة، لتعزيز دورها في المساءلة والمحاسبة.
5. تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على أساس الكفاءة والاختصاص والاستقلالية، وإعطائها صلاحيات وموارد كاملة للاضطلاع بدورها، بعكس التجربة المتعثرة لوزارة الدولة لمكافحة الفساد أو لهيئة الإشراف على الانتخابات أو للمجلس الوطني للإعلام.
6. رفع قدرات الكادر الإداري والهيكلية المعلوماتية لمجلس النواب، ليتمكن النواب من الاضطلاع بدورهم الرقابي والتشريعي بفعالية واطلاع وشفافية.

في تنفيذ المشاريع الواردة في برنامج الانفاق الاستثماري (CIP):

7. إجراء دراسات أكثر تعمقاً للمشاريع المدرجة في برنامج الانفاق الاستثماري CIP كل على حدة، للتأكد من الجدوى الاقتصادية والآثار الاجتماعية والبيئية التي لم تجرّ بعد، وسد الثغرات إذا وجدت قبل البدء بالتنفيذ، والالتزام بإجراء مراجعة سنوية لهذه البرامج كما ورد في ورقة الحكومة الى مؤتمر "سيدر".
8. تنظيم دراسة لتحديد الأولويات في اختيار المشاريع وفق الحاجات والجدوى والأهمية، استناداً إلى الرؤية الاقتصادية الشاملة التي تمت بلورتها، وجدولة تنفيذ تلك المشاريع وفق الأولويات التي تم التوصل إليها والمعايير والأهداف المعتمدة في الرؤية، وفي مقدمتها مساهمتها في تحفيز النمو ومكافحة الفقر وامتصاص البطالة بين اللبنانيين أولاً ثم اللاجئين والمهجرين قسراً الى لبنان.
9. إحالة برنامج الانفاق الاستثماري والرؤية الاقتصادية المرفقة والقروض المترتبة عليه إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره رزمة واحدة وفق المعايير والاهداف والأولويات الموضوعية والعلمية، وتغدياً لتجزئة المشاريع وتبديدها بعضها على البعض الآخر وفق الاعتبارات السياسية أو تقاسمها على قاعدة المحاصصة. وهذا يحتم تطويراً للأداء التشريعي على صعيد السرعة والحرفية، وعدم تعليق إقرار قوانين أساسية وفقاً لتسويات سياسية ولمحاصصات طائفية ومناطقية.
10. الحرص على إجراء تقييم متكامل لإدارة الاستثمار العام Public Investment Management Assessment (PIMA) في لبنان قبل الشروع بتلقيم المشاريع وتنفيذها، وهي خطوة لا بد منها لتحديد الإجراءات الواجب

- اتخاذها على صعيد الآليات والمؤسسات ولتقييم المخاطر والتكاليف المالية المحتملة الناجمة عن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهي أيضاً من التعهدات المقدمة الى مؤتمر "سيدر".
11. إصدار المراسيم الخاصة بتنظيم وتمويل ورفع قدرات "المجلس الاعلى للخصخصة والشراكة" كي يتمكن من الاضطلاع بدوره في نطاق قانون الشراكة الذي أقر في آب 2017؛ وحض هذا المجلس، والقطاع العام عموماً، على التدرج في عمله عبر مشاريع صغيرة النطاق أولاً وذلك لاكتساب الخبرات التفاوضية والمالية والإدارية والتعاقدية الضرورية قبل الشروع في شراكات كبرى مع القطاع الخاص قد ترتب مخاطر وتكاليف غير محسوبة.
12. تأمين أقصى درجات الشفافية، من خلال الافصاح عن كل المكونات ومراحل التنفيذ والجهات المعنية بمشاريع البرنامج، بدءاً بالدراسات والتلخيص مروراً بالتنفيذ والتسليم، وذلك عملاً بمبدأ حق المواطن بالوصول إلى المعلومات عملاً بالقانون الذي أقر مطلع 2017؛ وإتاحة المجال كاملاً أمام المجتمع المدني والهيئات الممثلة للمجتمعات المحلية لممارسة دورها الرقابي.
13. عدم الاكتفاء بعرض تطور تنفيذ المشاريع إلى لجان المتابعة التي ستشكل من قبل الدول والمؤسسات المانحة كل ستة أشهر فحسب، بل عرضها أيضاً على الرأي العام من خلال الإعلام والتواصل الشفاف على مواقع الوزارات والإدارات المعنية.

في الإصلاحات المطلوبة لمواكبة برنامج الانفاق الاستثماري (CIP):

14. إعطاء الأولوية العاجلة للتصحيح المالي كمدخل إلزامي لأي إصلاح، وذلك من خلال العودة إلى تحقيق فائض أولي في الموازنة والالتزام الفعلي بالخفض التدريجي للعجز الاجمالي خلال خمسة أعوام إلى ما دون 5% من الناتج المحلي، بما يؤدي حكماً إلى خفض نسبة الدين إلى الناتج. وهذا يتطلب درجة عالية من الانضباط من الصعب تحقيقها دون إصدار الموازنات ومناقشتها مع قطع الحساب العائد لها في مواعيدها الدستورية. ويشكل وقف الهدر وخفض العجز في قطاع الكهرباء نموذجاً واضحاً للتقدم السريع الذي يمكن تحقيقه في هذا المجال.
15. اتخاذ إجراءات مباشرة تتعلق بإعادة النشاط الاقتصادي بمجمله إلى كنف القانون بعدما أصبح حجم "الاقتصاد الاسود" او "الاقتصاد الموازي" يزيد عن 20% من الناتج المحلي. وهو يشمل على التهريب، والتهرب الجمركي والضريبي، وتجارة الممنوعات، وخرق الملكية الفكرية، وغيرها من النشاطات غير المشروعة، التي تساهم في تقليص إيرادات الخزينة وضرب مصالح المستثمرين العاملين تحت سقف القانون، وتشويه سمعة لبنان وتصنيفه فضلاً عن الانتفاص من سيادة الدولة وهيبته. إن إجراءات عاجلة في هذا المجال يمكن أن تمدد الخزينة بأكثر من مليار دولار في السنة الأولى.
16. الشروع بإصلاح ضريبي رصين ومتكامل، وتوسيع قاعدة المكلفين بدل زيادة العبء على الأجراء والمستثمرين، وتحديث القوانين الضريبية لتكون أكثر شمولية وعدالة وتحفيزاً على الابتكار والانتاجية، بدءاً بتعميم تطبيق الرقم الضريبي الموحد.
17. الشروع بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والعديد منها مدرجة في ورقة لبنان إلى "سيدر"، خصوصاً الاجراءات التنفيذية لمكافحة الفساد، وتحديث الحوكمة المالية وإدارة الدين والسجل العقاري والإدارة الجمركية، وإنجاز عملية التحول الرقمي وتعميم الحوكمة الإلكترونية، وتحديث الإدارات العامة وترشيقيها، واعتماد نظام شفاف وحديث وتنافسي للمشتريات والصفقات العامة، وزيادة فاعلية النظام القضائي واستقلاليتته، وإقرار قانون تعزيز الشفافية في قطاع النفط، ومراجعة قانون التجارة بما يكفل تشريع المعاملات الرقمية، وتطوير البورصة وأسواق رأس المال، وتحسين بيئة الأعمال لتحفيز الاستثمارات وتحديث القوانين ذات الصلة، وتسهيل تأسيس الشركات والأعمال عموماً وخفض كلفته.
18. وضع برنامج وطني للعمل والتوظيف وامتصاص البطالة بالشراكة مع القطاع الخاص، وتنظيم سوق العمل وأوضاع العمال الأجانب عبر التشدد في تطبيق القوانين من ناحية والحرص على مطابقتها مع حقوق الانسان من ناحية ثانية، بما يعطي الأولوية لليد العاملة اللبنانية ثم للاجئين والمهجرين قسراً إلى لبنان.
19. إقرار قانون اللامركزية الإدارية، بما يمنح المناطق والمواطنين صلاحية ومسؤولية أكبر في إدارة شؤونهم التنموية ويعزز الشفافية والمساءلة ويحفز الاستثمارات.

أولوية استعادة الثقة:

20. وحده الالتزام بهذه الخطوات والسياسات، خصوصاً ما يتصل بمكافحة الفساد والاحترام الصارم القانون، من شأنه معالجة أزمة الثقة بأجهزة الدولة وبالقوى السياسية الممثلة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإقناع المواطنين والمستثمرين والمجتمع الدولي أن نهجاً جديداً في الحوكمة سيبصر النور في لبنان بعيداً عن الصورة النمطية السائدة حالياً. في غياب الثقة، سيفتقد إطار "سيدر" إلى عنصر نجاح أساسي، ألا وهو الاستثمارات من قبل القطاع الخاص والمساعدات والتسهيلات الائتمانية من قبل الدول والجهات الصديقة المانحة وتخفيض كلفة تمويل المشاريع بفعل تحسن تصنيف لبنان الائتماني.

For a Fruitful CEDRE

Beirut - April 20, 2018

Executive Summary

The Democratic Renewal Movement organized a roundtable discussion entitled “**For a Fruitful CEDRE**” on April 20, 2018 at the Riviera Hotel in Beirut, with the aim of evaluating the CEDRE Conference that was held in Paris on April 6, 2018 to support the Lebanese economy. The event also explored the challenges and opportunities that will arise once Lebanon implements the commitments made at CEDRE.

The participants who attended the four-hour panel, which was divided into two sessions, represented various stakeholders connected to, interested in or affected by CEDRE. These included representatives of government agencies, economic sectors, academics, economic experts, and civil society activists.

This meeting reaffirmed the urgent need to adopt a comprehensive and sustainable socio-economic policy that contributes to solving the current crisis by tackling its structural causes not only its current symptoms, thus activating a productive economy that creates jobs and promotes innovation, benefiting all Lebanese citizens and sectors. In that light, the CEDRE Conference, and specifically its timing and content, can be read through three lenses that at times converge but more often clash:

First – a remarkable effort by the Prime Minister’s economic team, in cooperation with other ministries and official departments, to provide an ambitious project for investment in infrastructure, with a commitment to urgent financial reform.

Second – international emphasis on the priority of stability in Lebanon, which is not limited to the security dimension but also extends to political and economic stability, translating in pledges of financial support (11 billion USD) that are unprecedented to a country such as Lebanon, but that come with a list of reform conditions.

Third – a trust crisis between political forces on the one hand and political forces and citizens on the other hand, subsequent to a series of corruption scandals, mismanagement, and the prevalence of nepotism and clientelism, and in the absence of any concrete element to address these problems.

Therefore, the panel discussed the CEDRE Conference from many angles, most notably the following:

Assessing CEDRE:

- The Lebanese government’s vision of growth through capital investment;
- The Capital Investment Program (CIP): general lines;
- Financing the proposed projects;
- Expectations of and incentives from donors and partners; and
- Follow-up and implementation mechanisms.

Beyond CEDRE: What's next? What's needed further?

- Implementing the CIP: the next practical steps;
- The role of the private sector in the CIP;
- The economic sectors and services that will benefit the most;
- The macro-economic, social and environmental impact assessment; and
- The other necessary and/or complementary reforms

The discussion concluded with a list of recommendations:

Regarding the strategic vision for the Lebanese economy and the role of institutions:

1. Establish a comprehensive economic vision, based on a deep diagnosis of the nature of the crisis and its dynamics and results, as a starting point to design a roadmap to address the crisis and lay the foundations for a strong recovery, all while identifying the sectors that are prone to growth and competitiveness, in conjunction with a harmonious division of roles between the public and private sectors.
2. Build the capacity of the public sector to fulfill the role assigned to government institutions, by restructuring ministries and public administrations, raising the efficiency of civil servants, and strengthening their loyalty to the state, all while stopping employment on the basis of political loyalty.
3. Ensure that ministers and other officials abide by that vision and its requirements, and refrain from violating the laws pertaining to their administrations, especially those relating to the role and independence of regulatory bodies in the telecom, energy, and civil aviation sectors among others.
4. Expand the powers of supervisory bodies, enhance their independence and immunity, and allow swift actions by public prosecutors to strengthen their role in holding officials to account.
5. Establish a national anti-corruption commission on the basis of transparency, competence, and independence, and giving it full powers and resources to carry out its role.
6. Raise the capacity of the Parliament's administrative staff and information systems so that MPs can carry out their supervisory and legislative roles effectively and transparently.

Regarding the implementation of the CIP projects:

7. Conduct further in-depth studies of the proposed projects focusing on economic feasibility and social and environmental impacts prior to implementation, and conduct a transparent annual review of these projects.
8. Prioritize projects according to needs, feasibility, and urgency, based on the overall vision aforementioned, and schedule the implementation of projects according to the priorities and criteria of that vision, foremost of which is their contribution to stimulating growth, fighting poverty and absorbing unemployment, among the Lebanese first and then among refugees and forcibly displaced people.
9. Discuss and endorse the CIP and the accompanying economic vision as well as the subsequent loans in the Parliament in one package, according to objective criteria and priorities, away from political considerations and the logic of sectarian and regional quotas.
10. Conduct a Public Investment Management Assessment (PIMA) at the level of mechanisms and institutions, prior to initiating and implementing projects, so as to assess the risks and financial costs of public-private partnership (PPP) projects.
11. Strengthen the organization and financing of the High Council for Privatization and Partnership (HCPP), so that it carries out its role within the framework of the PPP law and acquires the

necessary negotiation, financial, administrative, and contractual expertise before undertaking large-scale partnerships with the private sector, which may result in undue risks and costs to the treasury or citizens.

12. Ensure the highest level of transparency through disclosing the components and progress of project implementation, in accordance with citizen's right to access information; allowing civil society and local communities to exercise their oversight role.
13. Showcase progress in the implementation of projects and reforms, not only to the follow-up committees (gathering representatives of international donors and partners) every six months, but also to the public opinion, by way of transparent communication through the media and on the websites of relevant ministries and departments.

Regarding the reforms required to enable successful implementation of CEDRE CIP projects:

14. Give priority to fiscal reform as a fundamental pillar by achieving a primary budget surplus and by actual commitment to reducing the deficit in five years to less than 5 percent of the GDP. This requires a high degree of discipline and adherence to deadlines and constitutional procedures. Reducing the electricity deficit would be a first strong sign of progress in this direction.
15. Bring the economic activity in general back to the legal fold, after the "black/gray economy" has come to represent more than 20 percent of the GDP. This includes smuggling, customs and tax evasion, trade and intellectual property infringement, which contribute to reducing treasury revenues, striking the interests of legitimate investors, and tarnishing Lebanon's reputation and ranking. Urgent action in this area could provide the treasury with more than \$1 billion in the first year.
16. Initiate a solid tax reform that expands the base of tax payers instead of increasing the burden on workers and investors, and modernize tax laws to become fairer, more comprehensive, and serve as a catalyst for innovation and production.
17. Implement structural reforms, especially in the sectors of combating corruption, modernizing financial governance, debt management, real estate registration, customs administration, digital transformation, and electronic governance. Adopt a modern and competitive system of public transactions; increase the efficiency and independence of the judiciary; adopt the law on transparency in the oil sector; review the law of commerce to include digital transactions; and facilitate the establishment of companies and reduce accompanying costs.
18. Set up a national employment program in partnership with the private sector and regulate the foreign labor through strict enforcement of laws and compliance with human rights principles, by giving priority to Lebanese and then refugees and forcibly displaced people.
19. Adopt the administrative decentralization law, giving regions and citizens greater authority and responsibility in the management of their development, increasing transparency and accountability, and stimulating investment.

The priority of restoring trust:

20. Only by adhering to these steps, especially implementing concrete measures to combating corruption and enforcing the Law, can Lebanon solve the crisis of deep mistrust towards state institutions and the political forces represented in the legislative and executive branches. This is the only way to convince Lebanese citizens, the private investors and the international community that Lebanon has truly adopted a new approach to governance. In the absence of trust, CEDRE will lack a key success factor: its credit rating would not improve, and the much-needed surge in private sector-backed investments as well as the generous international pledges would not materialize.



© جميع الحقوق محفوظة

www.tajaddod.org

tajaddod@tajaddod.org

سن الفيل، جادة شارل ديغول – هاتف وفاكس: +961.1.489460/1/2

Sin El Fil, Charles de Gaulle Avenue – Phone / Fax: +961.1.489460/1/2